

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 2 مارس 2015 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5652)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - نموذج مشرف للمرأة الإماراتية والعربية

الإمارات اليوم

03 - حلول غير تقليدية للأمن الغذائي

تقارير وتحليلات

04 - أبوظبي.. دور اقتصادي عالمي متصاعد

- المواجهات الأخيرة بين «جبهة النصر» و«حركة حزم»... أزمة المعارضة

05 - المعتدلة في سوريا

06 - «واشنطن بوست»: لا ينبغي لواشنطن خوض حرب الأفكار داخل الإسلام ...

شؤون اقتصادية

07 - الاقتصاد الأخضر يوفر لمصر مليارات الدولارات

من إصدارات المركز

08 - النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية

متابعات إعلامية

10 - جمال السويدي: العلاقات الإماراتية-المصرية قوية ومتنامية



نموذج مشرف للمرأة الإماراتية والعربية

يكشف حوار سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمم والطفولة «أم الإمارات»، مع صحيفة «الخليج» الإماراتية، الذي نشرته، أمس الأحد، عن جوانب التفرد في شخصية سموها، ومواقع التميز والعبقرية في رؤيتها الفكرية التي تحققت وتتحقق في ظلها كل الإنجازات الكبيرة والرائدة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي غدت نموذجاً يشار إليه بالبنان على المستويين الإقليمي والعالمي في مجال التمكين والمشاركة الفاعلة في الشأن العام ومسيرة التنمية الوطنية.

على الرغم من الإنجازات العظيمة التي أسهمت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في تحقيقها للمرأة الإماراتية والعربية على مدى سنوات طويلة، والجوائز العالمية التي يصعب حصرها، التي حصلت عليها من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، فإن سموها تعتبر، بكل تواضع وتجرد، أن هذه الإنجازات وهذه الجوائز هي تقدير لدور المرأة الإماراتية ومثابرتها وجهودها على مدى أكثر من أربعة عقود متواصلة من العمل الدؤوب لتحقيق نهضتها وتقدمها، وتؤكد أن «التكريم ليس استحقاقاً أو تشريفاً لي، وإنما هو تكريم لكل أخواتي وبناتي رائدات وقيادات وبيانات العمل النسائي في الوطن وللمرأة الإماراتية بصورة خاصة».

لا ترى «أم الإمارات» في مظاهر التكريم والتقدير العالمية لجهود سموها وما حققته المرأة الإماراتية من تقدم على المستويات كافة وفي كل المجالات، سبباً للقناعة أو الرضا بما تحققت وإنما تراه «تحدياً وحافزاً لمزيد من العطاء والإنجاز»، وهذا هو سر النقلة النوعية الكبيرة التي تحققت وتتحقق في مجال النهوض بالمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث غدت وزيرة وسفيرة وقاضية ونائبة في المجلس الوطني الاتحادي «البرلمان» وحاضرة بقوة في كل مجالات العمل الوطني: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية وغيرها.

لقد عبّرت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في حوارها مع صحيفة «الخليج»، عن قيمة أصيلة من قيم المجتمع الإماراتي، هي قيمة الوفاء وإرجاع الفضل لأهله، ولذلك نجد سموها تؤكد أن المكتسبات العظيمة التي تحققت للمرأة الإماراتية يعود الفضل فيها إلى الرؤية الثاقبة للقائد المؤسس المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والبرامج الاستراتيجية الطموحة التي أنجزها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - من أجل تمكين المرأة وفتح آفاق المشاركة في ميادين العمل الوطني أمامها.

لا تنشغل «أم الإمارات» بالمرأة الإماراتية فحسب وإنما تبدو مهمومة بالمرأة العربية والظروف المتباينة التي تعيشها، ففي الوقت الذي عبّرت فيه سموها عن سعادتها بتعاظم دور المرأة العربية في بعض المجتمعات العربية، أكدت أن أمامها الكثير من الحقوق لتتأهلها في مجتمعات أخرى، وهذه رسالة مهمة من قبل سموها إلى المنطقة العربية كلها تؤكد أنه لا تنمية حقيقية في أي مجتمع من المجتمعات إلا من خلال مشاركة حقيقية للمرأة فيه. إن حوار «أم الإمارات» مع صحيفة «الخليج»، هو برنامج عمل للنهوض بالمرأة ودورها ليس في دولة الإمارات العربية المتحدة أو على المستوى العربي فقط وإنما على المستوى الدولي أيضاً، ولذلك فإنه جدير بالدراسة من قبل كل الهيئات المعنية بالمرأة في العالم.

حلول غير تقليدية للأمن الغذائي

ثمة فجوة غذائية تعانيها الدول العربية، تقدّر بنحو 35 مليار دولار سنوياً، وفق «قمة الأمن الغذائي العالمي 2015» التي عُقدت في دبي الشهر الماضي. وتتسع هذه الفجوة بنحو 10% سنوياً، وفق «الهيئة العربية للاستثمار والإئماء الزراعي»، وهذا الأمر يشكل واحداً من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، وخاصة أن الأمن الغذائي هو جزء أصيل من الأمن القومي. وهذه القاعدة تنطبق على دولة الإمارات العربية المتحدة التي بلغت الفجوة الغذائية فيها نحو 30 مليار درهم (8.2 مليار دولار) في عام 2013، وفقاً لبيانات «المركز الوطني للإحصاء».

وإزاء هذا الوضع بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى بلورة استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، راعت فيها طبيعتها المناخية، فسعت إلى تطوير واستزراع محاصيل زراعية قادرة على تحمّل الحرارة المرتفعة وشح المياه، كنخيل التمر؛ ومن أجل التشجيع على استزراعه بادرت الدولة إلى إطلاق «جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر»، التي باتت مرجعاً مهماً، ووفرت قاعدة بيانات علمية لأبرز البحوث والدراسات الخاصة بالنخيل. وبالتوازي مع ذلك، نفذت الإمارات «مشروع تعريف أشجار نخيل التمر عن طريق البصمة الوراثية»؛ من أجل تدشين قاعدة بيانات مرجعية لأنواع النخيل في الدولة، والحفاظ على الأصول النباتية لها، وهذه المشروعات لا تقتصر أهميتها على الساحة المحلية فقط، بل إنها ذات قيمة كبيرة على المستوى الإقليمي، وخصوصاً في الدول التي لها الظروف المناخية نفسها، كما هي الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتسع أهمية المشروع أيضاً على المستوى العالمي.

وقد نفذت الإمارات، بالإضافة إلى ذلك، مشروعات زراعية متعددة، هدفها النهوض بقطاع الزراعة الوطني، كمبادرة «زرعي»، التي تسعى إلى نشر استخدام التقنيات العلمية الحديثة بين المزارعين، لتحسين إنتاجية القطاع الزراعي وضمان جودة منتجاته. وفي الإطار ذاته تم إنشاء «مركز الأمن الغذائي» في إمارة أبوظبي، كأبرز الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي الإماراتي بشكل عام، عبر توفير مخزون استراتيجي غذائي، لا تقتصر أهميته على تأمين الغذاء الذي تحتاج إليه السوق المحلية في أوقات الطوارئ والتقلبات المناخية أو أزمات الغذاء العالمية وغيرها، بل تتعدى ذلك لتشمل ضمان جودة هذا الغذاء وسلامته؛ من أجل حماية صحة وسلامة جميع القاطنين على أرض الإمارات.

وقد شكل التعاون مع المؤسسات الدولية آلية لإيجاد حلول وأساليب جديدة للتعامل مع قضايا الأمن الغذائي الوطني، إذ تعاونت الإمارات ممثلة في «الاتحاد النسائي العام»، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو»، في تنفيذ العديد من المشروعات الرامية إلى تنمية الوعي المجتمعي بقضايا الأمن الغذائي، كحملات التوعية الغذائية وإنشاء الحدائق في المدارس. كما أنها حرصت على تشجيع رواد الأعمال على الاستثمار في الزراعة، ووقعت مذكرة تفاهم مع «الفاو» لتمكين المرأة من إقامة مشروعات جديدة في الصناعات الغذائية والزراعية.

وفيما تخصص الإمارات عام 2015 عاماً للابتكار، فالمأمول أن يصدر عن أعمال «منتدى الخليج لتعزيز الأمن الغذائي ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة» الذي تنطلق فعالياته، اليوم الاثنين، في إمارة أبوظبي، العديد من الحلول المبتكرة والمبادرات المحفزة لاستخدام الأساليب غير التقليدية والتكنولوجيا الحديثة في تنمية الأمن الغذائي الإماراتي والخليجي والعربي وتعزيزه عموماً.

أبوظبي.. دور اقتصادي عالمي متصاعد

المؤشرات التي ساقها التقرير الأخير الصادر عن «مركز الإحصاء في أبوظبي»، لا تخلو من الدلالة، فالتقرير الذي يحمل عنوان «أبوظبي في نصف قرن»، ذكر أن الاحتياطي النفطي المؤكد لإمارة أبوظبي يقدر بنحو 92 مليار برميل، أو ما يناهز 7% من الاحتياطي العالمي المؤكد. ما يؤكد المكانة التي تحتلها الإمارة كقوة مؤثرة في خريطة الطاقة العالمية، وواحدة من البلدان ذات الدور المؤثر في قضايا أمن الطاقة العالمية.



ومشروع «شمس 1»، الذي يعد أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزية في العالم. كما أنشأت الإمارة والدولة عموماً مشروعاً وطنياً للطاقة النووية للاستخدامات السلمية، ومن المخطط أن يبدأ هذا المشروع في توليد الطاقة الكهربائية خلال عام 2017.

المحور الثاني الذي تبنته إمارة أبوظبي، هو تنويع القواعد الإنتاجية ومصادر الدخل، حيث توسعت في الاستثمار في حزمة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، كالبنية التحتية والصناعة والسياحة والتجارة والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية، وغيرها، وتشير البيانات إلى أن هذه القطاعات أصبحت تسهم الآن بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي، وما يزيد على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للإمارات ككل.

إن إمارة أبوظبي، ودولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، من خلال تبنيها هذا النهج التنموي المتوازن، الذي مكّنها من تنويع مصادر الطاقة ومصادر الدخل في آن معاً، ضمنت لنفسها الاحتفاظ بدور محوري على خريطة الطاقة العالمية، حتى في الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى التحول إلى مصادر الطاقة غير التقليدية، كما أنها استطاعت انتزاع دور مهم لنفسها على الساحة الاقتصادية العالمية، عبر تحولها إلى قوة محفزة للنمو الاقتصادي العالمي.

ذكر تقرير «مركز الإحصاء في أبوظبي» أن إمارة أبوظبي تسهم الآن بنحو 8% من الإنتاج النفطي اليومي لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، التي تنتج بدورها نحو 30 مليون برميل يومياً، أو نحو ثلث الإنتاج العالمي من النفط، ومن خلال عضويتها في هذه المنظمة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، وإمارة أبوظبي خصوصاً، تسهم بشكل فاعل في صياغة سياسة النفط والطاقة العالمية. وهو دور اكتسبته على مدار العقود الماضية، ومنذ دخولها معترك إنتاج النفط. فقد ارتفعت الصادرات النفطية لأبوظبي من نحو 15 ألف برميل يومياً في عام 1962، لدى تصديرها أول شحنة نفط، إلى نحو 2.52 مليون برميل يومياً حالياً، وذلك وفق بيانات «مركز الإحصاء في أبوظبي»، وهذا يعني أن صادراتها الحالية تبلغ نحو 168 ضعف مستواها قبل خمسة عقود، فيما يعبر عن مقدار التطور في دور الإمارة كمنتج ومصدر رئيسي للنفط وكضامن لأمن الطاقة العالمية، بل إن ما تتبناه الإمارة ودولة الإمارات العربية المتحدة عموماً من خطط ترمي إلى زيادة طاقتها الإنتاجية النفطية إلى نحو 3.5 مليون برميل يومياً خلال السنوات المقبلة، سيزيد من ترسيخ هذا الدور الحيوي.

لم تكن إمارة أبوظبي إلى الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر للطاقة والدخل، بل إنها تبنت منذ عقود خطاً تنموية تتسم بمقدار كبير من التوازن، وذلك لضمان استدامة دورها كلاعب أساسي على خريطة الطاقة العالمية ولضمان استدامة نموها وازدهارها الاقتصادي. وعملت الإمارة في هذا الإطار على محورين مهمين: تجسد المحور الأول في تنويع مصادر الطاقة، فتوسعت في الاستثمار في بدائل الطاقة غير التقليدية، عبر تنفيذ مشروعات في مجال الطاقة المتجددة ومجال الطاقة النووية، واستطاعت أن تحقق تقدماً مهماً في ذلك، وهي تمتلك الآن نماذج استثنائية لمشروعات الطاقة المتجددة في العالم، كمدينة «مصدر»، التي تعتمد على الطاقة المتجددة بشكل كامل،

المواجهات الأخيرة بين «جبهة النصرة» و«حركة حزم»... أزمة المعارضة المعتدلة في سوريا

التراجع الذي تعانیه «حركة حزم» في المواجهات المسلحة مع «جبهة النصرة» يشير إلى الأزمة التي تعيشها قوى المعارضة السورية «المعتدلة» التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم العسكري لها للحرب ضد نظام الأسد من ناحية، والقوى المتشددة من ناحية أخرى.



الغربي وانتهت بسيطرة «جبهة النصرة» على قاعدة الشيخ سليمان العسكرية واستيلائها على كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات.

من ناحية ثالثة، فإن تراجع «حركة حزم» أمام «جبهة النصرة»، يعكس، في أحد جوانبه المهمة، المأزق الذي تواجهه الولايات المتحدة في خططها الخاصة بتقديم الدعم العسكري للمعارضة «المعتدلة» لتكون قادرة على مواجهة نظام الأسد من ناحية والجماعات المتشددة من ناحية أخرى. فقد أدى ضعف تسليح ودعم القوى المعتدلة في المعارضة السورية والتردد في تقديم الدعم لها، خاصة على المستوى العسكري خلال الفترة الماضية، إلى تراجعها بشكل كبير أمام تنظيم «القاعدة»، ممثلاً في «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش». ولعل ما زاد من أزمة هذه القوى «المعتدلة» أنها غير موحدة وإنما تعاني الانقسام والتشرذم على أكثر من مستوى، في حين أن كلاً من «جبهة النصرة» و«داعش»، وعلى الرغم من الخلافات بينهما، فإن احتمال اتحادهما في مواجهة القوى المضادة في مرحلة من المراحل، يبقى قائماً.

تنطوي المواجهات العسكرية الأخيرة بين «حركة حزم» و«جبهة النصرة» في ريف حلب الغربي، على العديد من الدلالات المهمة لجهة واقع ومستقبل الصراع على الساحة السورية من ناحية، وموقف قوى المعارضة المعتدلة من ناحية أخرى. فمن ناحية أولى يُنظر إلى «حركة حزم» على أنها حركة معارضة سورية معتدلة، ولذلك فإنها تحظى بالدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن «جبهة النصرة» هي فرع لتنظيم «القاعدة» على الأرض السورية. وتشير المواجهة بين الجانبين إلى مدى تعقد الأزمة في سوريا، بحيث لا يقع الصراع بين النظام والمعارضة فحسب وإنما هناك خطوط عدة أخرى للصراع، سواء بين قوى المعارضة المعتدلة وعناصر «القاعدة»، أو بين هذه الأخيرة وتنظيم «داعش».

من ناحية ثانية، فإن هذه المواجهة بين «حركة حزم» و«جبهة النصرة»، تشير إلى ما يمكن تسميته أزمة المعارضة المعتدلة في سوريا وضعفها وعدم قدرتها على الصمود على الأرض أمام قوى المعارضة المتشددة، فضلاً عن قوات النظام؛ حيث تكشف المعارك عن خسائر كبيرة لـ «حركة حزم»، سواء على مستوى العناصر البشرية أو على مستوى المواقع العسكرية، فعلى سبيل المثال، فإن معظم القتلة الـ 35 الذين سقطوا في معارك يوم السبت هم من «حركة حزم» (نحو 29 قتيلاً وفق وكالات الأنباء)، كما سيطرت «جبهة النصرة» على بعض مقار الحركة، بينها قاعدة عسكرية.

ولم تكن مواجهات يوم السبت الماضي هي المعارك الأولى بين الجانبين التي تتفوق فيها «جبهة النصرة» وإنما سبقتها مواجهات أخرى، منها ما جرى في شهري نوفمبر وديسمبر من العام الماضي 2014 في ريف إدلب، وأسفرت عن سيطرة «جبهة النصرة» على المنطقة وطرد «حركة حزم» وبعض فصائل المعارضة الأخرى منها. وفي يناير الماضي 2015 جرت مواجهة أخرى في ريف حلب

«واشنطن بوست»: لا ينبغي لواشنطن خوض حرب الأفكار داخل الإسلام

قال فريد زكريا في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست»: إن الحماسة تغمر واشنطن هذه الأيام حيال حرب أيديولوجية، ليست بين الديمقراطيين والجمهوريين، وإنما بين الأمريكيين والإسلاميين المتطرفين، ولكن هذا الصراع سيكون مختلفاً عن حروب الأفكار كافة التي خاضتها الولايات المتحدة في الماضي، لأنها حرب داخل الإسلام ولا ينبغي لأمريكا خوضها.

وأضاف الكاتب أن الولايات المتحدة تستمد وجهة نظرها بشأن الحرب الأيديولوجية من الحرب الباردة، التي كانت صراعاً هائلاً بين وجهات نظر عالمية معارضة. ولكن الحرب الباردة كانت أكثر تفشياً وتشدداً؛ لأن أفكار كل طرف كانت تجذب اهتمام أي شخص في أي مكان في العالم، حيث إن الشيوعية والرأسمالية، على حد سواء، هما أيديولوجيتان علمانيتان تحاولان جذب «المترددين» في العالم إلى معسكرهما. ويشير الكاتب إلى أن الفكر الإسلامي المتطرف لا يتمتع بشعبية عالمية واسعة النطاق، حيث إنه لا يجذب بحكم تعريفه اهتمام غير المسلمين. وحتى داخل العالم الإسلامي، لا تتردد أصداً هذا الفكر إلا على نطاق ضيق. فلم تحصد مثل هذه الأيديولوجيات الكثير من أصوات المؤيدين في البلدان المسلمة التي تجري فيها انتخابات سياسية.

ويقول الكاتب: نظراً إلى أن الأفكار التي تدور هذه الحرب حولها تجذب المسلمين فقط، فإنه يمكن وصف الحرب الأيديولوجية اليوم بأنها في الحقيقة صراع داخل الإسلام، حيث إنها حرب ذات جذور ثقافية ينبغي أن يقوم المسلمون بشنها. ويجب أن يقتصر دور القوى الأجنبية، مثل الولايات المتحدة، في تلك الحرب على الإنصات للمسلمين ودعمهم في كفاحهم من أجل قضية نبيلة. ويذكر الكاتب أن أحد هؤلاء المسلمين هو العاهل الأردني،

الملك عبدالله الثاني، الذي أجرى معه مقابلة، مؤخراً في عمان، مشيراً إلى أن العاهل الأردني يدعم موقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن تجنب وصف تنظيم «داعش» بأنه «إسلامي»، ويقول: إن هؤلاء الإرهابيين «يسعون إلى الشرعية التي لا يملكونها داخل الإسلام». غير أن الحقيقة هي أنه لا أهمية لما يصف به أوباما هؤلاء الإرهابيين، فما يهم هو الصفات التي ينسبها الملك عبدالله وغيره من سكان العالم العربي إليهم. ويحجم الجميع عن الإشارة إليهم باسم الدولة الإسلامية، ويستخدمون «داعش» بدلاً من ذلك. ويفضل الملك عبدالله الثاني استخدام لفظة «الخوارج» للإشارة إلى خروج هؤلاء الإرهابيين على القانون أو إلى حقيقة أنهم مرتدون عن مبادئ الإسلام الحنيف. ويؤكد العاهل الأردني أن المعركة الجارية ليست غريبة. ويطالب الأمريكيون الذين يصرون على الحاجة إلى تسمية «داعش» بمسماه الصحيح ومعرفة خصاله، إدارة أوباما بالقفز إلى ساحة المعركة، ولكن فهم أيديولوجية تنظيم «داعش» يقود في الحقيقة إلى اتجاه معاكس.

ويختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أن خوض حرب أيديولوجية ضد تنظيم «داعش» ينطوي في الواقع على استراتيجية معقدة تتضمن، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الالتزام بضبط النفس العسكري والتعاون السياسي الوثيق مع العرب.



الاقتصاد الأخضر يوفر لمصر مليارات الدولارات



بحلول عام 2025، وزيادة إنتاج النفايات الصلبة بنسبة 36% منذ عام 2000، واستنزاف الموارد الطبيعية لنحو 3.78% سنوياً، يمكن تحديدها والعمل على تغييرها من خلال التدخلات الخضراء التي يمكن أن تعجل التنمية في مصر.

قال تقرير جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: إن التحول إلى اقتصاد أخضر يمكن أن يساعد مصر على تحقيق وفورات سنوية تقدر بما يزيد على 2.4 مليار دولار سنوياً، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 13%، وتقليل استهلاك المياه بنسبة 40% مع خلق 8 ملايين وظيفة جديدة. وخلصت الدراسة التي صدرت في المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، إلى أن مصر يمكنها تحقيق وفورات من خلال التحول إلى الاقتصاد الأخضر تقدر بنحو 1.3 مليار دولار في قطاع الزراعة، ونحو 1.1 مليار دولار في قطاع المياه، فضلاً عن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 13%، وتقليل استهلاك المياه بنسبة 40%. وأوضحت الدراسة أن الاتجاهات الاقتصادية والبيئية، مثل انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى أكثر من 30%

الاقتصاد الأوكراني خسر 15% من ناتجه بسبب الأزمة



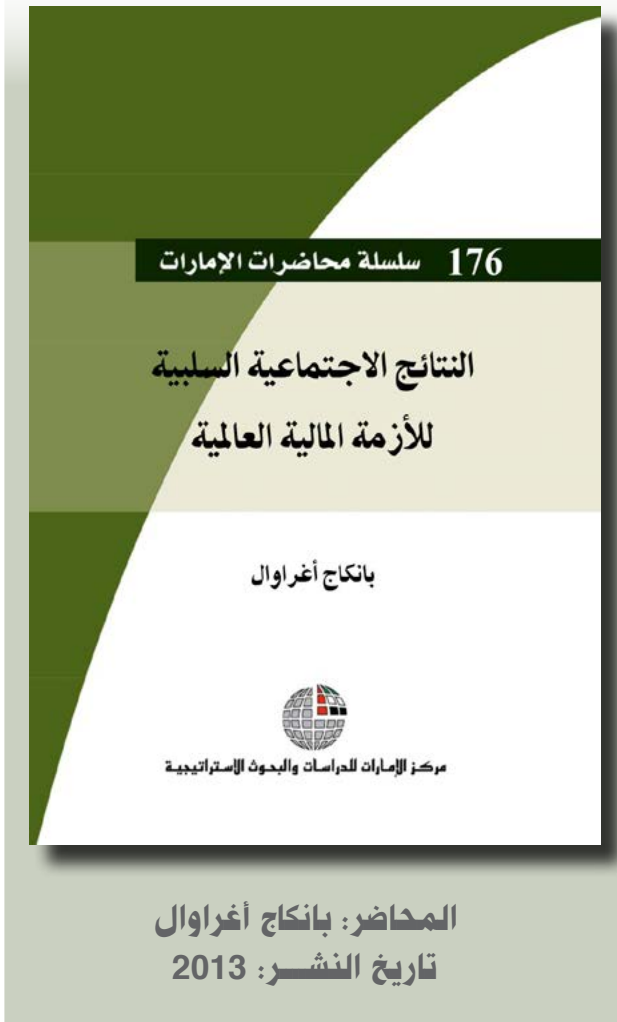
أعلن المصرف الوطني الأوكراني أن اقتصاد البلاد تكبد خسائر قدرت بنحو 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة الصراع الدائر في جنوب شرق أوكرانيا. وقالت رئيسة مصرف أوكرانيا الوطني فاليريا غونتارييفا: «أوكرانيا فقدت 2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانضمام القرم إلى روسيا، بالإضافة إلى خسارتها 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب فقدانها السيطرة على أراضي منطقتي دونيتسك ولوغانسك». وتقف أوكرانيا على حافة الإفلاس والتخلف عن سداد ديونها الخارجية، بعد أن أثقلت الأزمة كاهل اقتصادها، حيث تراجعت احتياطياتها النقدية إلى أدنى مستوى في 11 عاماً، وانكمش الاقتصاد بأكبر وتيرة في 6 سنوات. وعلى صعيد متصل، أكد رئيس الوزراء الأوكراني أرسيني ياتسينيوك أن بلاده ستواجه تحدياً صارماً خلال عام 2015، سينعكس على جميع طبقات المجتمع الأوكراني. وفي وقت سابق، كشف المركزي الأوكراني أن الناتج المحلي الإجمالي في البلاد تراجع بمقدار 7.5% خلال العام الماضي، وأن التضخم بلغ 21% وتراجعت قيمة العملة الوطنية الأوكرانية ضعفين.

تخفيض الفائدة لدعم الاقتصاد الصيني

أعلن «البنك المركزي» الصيني أنه يعتزم تخفيض معدلات فوائده بواقع 0.25 نقطة؛ بهدف تحريك النمو الاقتصادي الذي يتراجع في ثاني قوة اقتصادية في العالم. وفي بيان نشره البنك على موقعه الإلكتروني، أعلن أنه سيخفض معدل فوائد الإيداع لمدة سنة إلى 2.5%، ومعدل فوائد الإقراض لمدة سنة إلى 5.35% وأشار في بيانه إلى أن مستوى التضخم «المنخفض تاريخياً»، من بين أسباب هذا القرار. وأكد البنك أن «الهدف من تصحيح معدل الفائدة هو الحفاظ على المستويات الواقعية لمعدل الفائدة، متناسبة مع اتجاه النمو الاقتصادي والأسعار والعمل». وأضاف أن هذا التغيير «لا يمثل تبديلاً في توجه سياستنا النقدية». ويعود التخفيض الأخير لمعدلات الفائدة في الصين إلى نوفمبر الماضي، وقد خفض البنك آنذاك معدلات فوائد الإيداع 25 نقطة أساس ومعدل فائدة الإقراض لمدة سنة 40 نقطة أساس. وشهدت الصين تباطؤ نموها الاقتصادي بقوة في عام 2014 إلى 7.4%، متراجعاً إلى مستوى غير مسبق منذ نحو ربع قرن، بحسب أرقام الحكومة.



النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية



خضعت أسباب الأزمة المالية عام 2008 وتداعياتها لبحوث جيدة وتوثيق واسع النطاق، ولاسيما في الجوانب المالية والاقتصادية، ولكن الجوانب الاجتماعية لم تحظَ باهتمام بحثي كبير. إن من أصعب العواقب الرهيبة لهذه الأزمة، هو ما يُطلق عليه مصطلح «التداعيات الإنسانية المباشرة»، المتمثلة في ارتفاع معدلات حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار. وقد نتجت هذه التداعيات من الاختلال الناجم عن الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية.

تمثل حوادث القتل العمد-الانتحار (المعروفة أيضاً باسم القتل-الانتحار) أشد أشكال العنف الذي تكون نتيجته قاتلة للصحة والجاني معاً، حيث ينتحر الجاني في غضون أسبوع. وهناك في كثير من الأحيان ضحايا ثانويون؛ مثل الأطفال والأقارب والجيران أو المارة.

وقد وثّق باحثون انتشار حوادث القتل العمد-الانتحار، وأشاروا إلى أن مثل هذه الحوادث ضار جداً بالنظام الاجتماعي لأسباب متعددة:

أولاً، يتم تجاوز النظام الجنائي لأن الجانبين كليهما يكونان في عداد الأموات، ما يولد شعوراً بتقبُّل الناجين هذه النهاية المأساوية. ثانياً، يمكن أن يحرض مثل هذا الحدث على «انتقال عدوى الانتحار» وحدث ردود أفعال «مقلّدة».

وعليه، أجريت دراسة رصدية لفترة طويلة من الزمن تتناول أثر الأزمة المالية العالمية وصحة كبار السن النفسية، وتشير إلى أن الأعراف الاجتماعية (خلافاً للأحداث الفردية مثل فقدان الوظيفة)، والمقارنات تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين الحدث الذي يؤثر في الوضع المالي للفرد والنتائج الصحية البدنية والعقلية. ولعل حوادث الانتحار، والقتل، والقتل

العمد-الانتحار، أفضل مثال على تلك النتائج المؤسفة. بدأ انهيار قطاع الإسكان مع نهاية عام 2006. وفي الأعوام الثلاثة التي تلت ذلك، كان نحو 2.5 مليون حالة حبس رهن قد حصلت بالأصل. وهناك أكثر من 7.5 مليون حالة حبس رهن أخرى ستحدث قبل أن تخف حدة الأزمة.

ولم يسبق لنا أن شهدنا تصاعداً في حالات حبس الرهن العقاري بهذا الحجم منذ الكساد العظيم عام 1929.

ففي تقرير حكومي قُدم إلى لجنة الإسكان في مجلس الشيوخ، أشار بن برنانكي، رئيس مجلس

في الأطفال وكبار السن الذين يجدون أنهم أقتلعوا من شبكاتهم الاجتماعية وعُرسوا في بيئات أخرى لم يألفوها. ويمكن لمثل هذه المستويات من التوتر بدء حلقة مفرغة من المشكلات الصحية والعقلية، وخسارة الدخل. وعليه، تؤثّق هذه الدراسة ظهور حوادث الانتحار، أو القتل، أو القتل العمد-الانتحار بوصفها انهياراً نهائياً لفرد يواجه الشدائد الناجمة عن حبس الرهن، أو تعثّر سداد الرهن العقاري، أو الإخلاء.

وقد وُجِدَت دراسة أخرى علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالات حبس الرهن والجرائم العنيفة. وي طرح باحثون أن الأزمة الاقتصادية والديون العالمية الراهنة مثال على أنه لابدّ من حصول تحوّل في السياسة لتعديل طريقة توفير الصحة العالمية، بغية تجنب حدوث تأثير كارثي في حياة الناس.

لوحظت زيادة في نسبة حوادث الانتحار، والقتل العمد، والقتل العمد-الانتحار المشتركة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وخلافاً للاعتقاد العام، فقد حدث عدد كبير من هذه الوفيات في أوساط فئة أصحاب الدخل المرتفع، وأولئك العاملين في القطاع المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة حالات الانتحار بلغت ضعف نسبة جرائم القتل العمد تقريباً (19.5% مقابل 10.7%)؛ وأن الأسلحة النارية استخدمت في 57% من حالات الانتحار، وفي 40% من جرائم القتل العمد.

لا يوجد نظام اقتصادي يمكنه تحمّل مثل هذه الخسارة المباشرة في رأس المال البشري، لذلك لابدّ من صوغ سياسة واستراتيجية تحوّلان دون حدوث مثل هذه النتائج السلبية للانهيارات المالية، التي لامناص من أنها ستتكرر.

الاحتياطي الفيدرالي، عام 2012 إلى أن هناك نحو 12 مليون حالة رهن عقاري «غارقة» [أي ذات قيمة أقل من قيمتها الشرائية]، وبأسهم سلبية إجمالية بلغت قيمتها 700 مليار دولار، ونحو 660 ألف حالة رهن عقاري مرّ على استحقاقها 30 يوماً، و310 آلاف رهن عقاري مرّ على استحقاقها 60 يوماً، ومليون حالة مرّ على استحقاقها 90 يوماً أو أكثر، و1.4 مليون حالة رهن محبوس. ومع ذلك، فإن الـ8.6 مليون حالة رهن عقاري المتبقية (72%)، التي تمثل نحو 425 مليار دولار قيمة ملكيات عقارية سالبة، تعدّ ذات مدفوعات جارية.

وهناك موجة من حبس الرهن تؤثر في الحاصلين على قروض من الدرجة الأولى الثابتة الفائدة، نتيجة فقدان الوظائف وارتفاع مستوى البطالة العام. ويشير تقرير أصدره معهد السياسة الاقتصادية، إلى أن العائلات الأمريكية عانت تأكل نحو 8 تريليونات دولار من الثروة الشخصية منذ بداية الأزمة. ولوضع خسارة الثروة هذه في سياقها المناسب، يقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي القومي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 بلغ نحو 15 تريليون دولار.

قد تكون خسارة المنزل، أو التهديد بتلك الخسارة، مزعزعاً للاستقرار جداً بالنسبة إلى الأفراد، ولاسيما ذوي شبكات الأمان المحدودة، مثل الـ46% من العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقل أصولها السائلة عن 5 آلاف دولار أو الـ52% من الموظفين الذين يعيشون من رواتبهم عيشة الكفاف. وأوضحت إحدى الدراسات أن العائلات التي تواجه مشكلة حبس الرهن كابدت ارتفاع معدلات الاكتئاب، والخلافات الزوجية، وتدني الأداء الأكاديمي. وغالباً ما يكون للانتقال القسري تأثير سلبي متفاوت



حصل على جائزة «فارس الدراسات العربية» جمال السويدي: العلاقات الإماراتية-المصرية قوية ومتنامية

أعرب سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عن سعادته الغامرة لحصوله على جائزة «فارس الدراسات العربية» من «الاتحاد العام للمنتجين العرب» التابع لجامعة الدول العربية، قائلاً إن حصوله على هذه الجائزة يُعدُّ مصدر فخر كبير بالنسبة إليه، وأكد أنه يقدر هذه الجائزة وما تحمله من دلالات مهمة، فيما يخص مسيرته المهنية والعملية، التي تمتد عقوداً عدّة من الزمن.

هذا الصعيد. وأضاف السويدي أن وجود الوفد الإماراتي على أرض جمهورية مصر العربية الشقيقة إنما يعكس بالدرجة الأولى عمق الإحساس بالأمن والأمان والاستقرار الذي يميّز الوضع الداخلي خلال الفترة الراهنة، وقال: شاهدنا خلال زيارتنا هذه ما تحقق من تقدم وتطور نوعي ملموس في قطاعات العمل كافة، كما أطلعنا على حجم الجهود الهائلة التي تبذل من أجل بناء مستقبل أفضل للشعب المصري الشقيق.

كما وجّه سعادة الدكتور جمال سند السويدي الشكر إلى «الاتحاد العام للمنتجين العرب» التابع لجامعة الدول العربية، مؤكداً أنه يُعدُّ من المؤسسات التي تتمتع بمكانة مرموقة في العالم العربي، ويحظى بتقدير الجميع، وثمّن سعادته جهود الاتحاد المتواصلة في مجال عمله، ودوره الفعّال والتميّز في إثراء الحياة الثقافية العربية.

وتعدُّ جائزة «فارس الدراسات العربية» إضافة مهمة إلى العديد من الجوائز، التي حصل عليها سعادة الدكتور جمال سند السويدي، ومنها حصوله على وسام الاستحقاق من درجة قائد من العاهل المغربي الراحل، الملك الحسن الثاني، عام 1995، وحصوله على وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى من مرتبة قائد من رئيس الجمهورية الفرنسية عام 2002.

كما منحه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- جائزة الإمارات التقديرية للعلوم والفنون والآداب- فرع الدراسات الإنسانية (العلوم السياسية) لعام 2008، ومنحه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المركز -حفظه الله- وسام أبوظبي عام 2012. وقد كرّمه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بمنحه وسام «جائزة رئيس الدولة التقديرية» عام 2013، كما منحه «المؤسسة المتوسطة» «جائزة البحر الأبيض المتوسط للدبلوماسية والفكر 2014».



وأضاف سعادة الدكتور جمال سند السويدي، إن حصولي على جائزة «فارس الدراسات العربية» يمثل دافعاً كبيراً لي لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل، وأكد أن هذا التكريم، مثلما هو تشريف وتقدير له، يلقي على كاهله مسؤولية كبيرة تتمثل في ضرورة الاستمرار في بذل الجهد الدؤوب، الذي كان المعيار الذي حصل بمقتضاه على الجائزة المذكورة، مشيراً إلى أن تجربة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية تمثل له معيناً لا ينضب لتحقيق المزيد من النجاحات، وبخاصة

بعد أن صار من المراكز البحثية المرموقة في العالم العربي، بفضل الدعم اللامحدود الذي يلقاه من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المركز -حفظه الله.

وقال الدكتور جمال سند السويدي إن سعادتني بجائزة «فارس الدراسات العربية» مضاعفة؛ لأنها تأتي في توقيت متزامن مع صدور أحدث مؤلفاتي، وهو كتاب «السراب» الذي تتمحور فكرته حول السراب السياسي المترتب على الوهم الذي تسوّقه الجماعات الدينية السياسية لشعوب العالمين العربي والإسلامي، والذي يأتي في ظل مرحلة تاريخية مفصلية تعيشها الدول العربية، في أعقاب التطوّرات العاصفة التي جاءت في سياق ما يسمى «الربيع العربي». والكتاب دراسة شاملة لكثير من الجماعات الدينية السياسية، جمعت بين النظري والتطبيقي؛ من أجل المساهمة الفعّالة في مواجهة الفكرية الحقيقية لهذه الجماعات.

وأكد سعادة الدكتور جمال سند السويدي عمق العلاقات الإماراتية-المصرية رسمياً وشعبياً على المستويات كافة، الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وأن الروابط المتينة بين البلدين الشقيقين لن تنال منها محاولات الحاقدين والجماعات المغرضة، الذين ينشرون الشائعات والأكاذيب حول هذه العلاقات، ولا يكفون عن محاولاتهم البائسة على